



إلى السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة
تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: الغموض الذي يكتنف ملف دعم تـمدرس الأطفال في وضعية إعاقة وخاصة المصابين بالتوحد

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

السيدة الوزيرة المحترمة،

يشكل تـمدرس الأطفال في وضعية إعاقة ركيزة أساسية لضمان تكافؤ الفرص وتحقيق الإدماج الاجتماعي، باعتباره حقا دستوريا ومكفولا بموجب الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب. وتعد فئة الأطفال المصابين بالتوحد من أكثر الفئات المتأثرة بأي تعثر أو غياب في الدعم العمومي، بحكم حاجتها إلى مواكبة خاصة ومراكز متخصصة تتطلب إمكانيات مالية وبشرية مهمة. غير أن تـمدرس هذه الفئة يشوبه الكثير من الغموض، حيث ما يزال غياب وضوح الرؤية في صرف الاعتمادات المالية يثير مخاوف جدية من حرمان آلاف الأطفال، وخاصة المصابين بالتوحد، من حقهم في تعليم منصف ومندمج. كما أن الجمعيات والمؤسسات التي تتكفل بهذه الخدمات الحيوية تواجه عجزا ماليا خطيرا، قد يضطرها إلى تقليص أنشطتها أو إغلاق مراكزها، وهو ما ستكون له آثار اجتماعية وإنسانية جسيمة على الأسر.

وحيث سبق للوزارة أن التزمت بتعزيز الميزانية المخصصة لتـمدرس الأطفال في وضعية إعاقة وضمان استمراريتها، فإن أي تأخر أو توقف في هذا الصدد يعاكس مبدأ الدولة الاجتماعية ويضرب في العمق حقا أساسيا من حقوق الطفولة.

وعليه نسألكم السيدة الوزيرة المحترمة عن الإجراءات العاجلة التي ستتخذها الحكومة لتدارك هذا الوضع وضمان استمرارية دعم تـمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، وخاصة الأطفال المصابين بالتوحد؟

وما هي التدابير التي تعتمدون اعتمادها لتوفير تمويل قار ومستدام يضمن استقرار المراكز والجمعيات المتخصصة، ويحمي حق هذه الفئة من الأطفال في تعليم منصف وجيد؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الإمضاء

وفا عبد الرحمان

